مجلة العلوم الإنسانية والحضارة ـــ ISSN 2661-7307
المجلد 06 ـ العدد 02 ـ السنة 2024 ص 95 - .... EISSN 2773-4048
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/730

نظام ملكية الأراضي الزراعية في مصر البطلمية
305 – 31 ق م

The agricultural land ownership system in Ptolemaic Egypt 305 - 31 BC.

أد. بوبكر مريقي*

جامعة عمار ثليجي – الاغواط (الجزائر) *b.merigui@lagh-univ.dz*

تاريخ الإرسال: 2024/05/30 تاريخ القبول: 2024/06/23 تاريخ: النشر: 2024/06/30

الملخص:

تسعى هذه الورقة إلى دراسة أحدث الأبحاث الأكاديمية التي اهتمت بمقاربة تاريخ السودان الأوسط على عهد آل فودي، ومن النتائج المتوصل إليها، نشير إلى نجاح عثمان بن فودي على غرار الحركات الإصلاحية التي شهدتها بلاد المشرق والمغرب الإسلاميين في القرن التاسع عشر، في تجسيد حركة إصلاحية في بلاد الهوسا، قامت على أساس الاستناد لمجموعة من الأسس، فحقق بذلك نجاحات سياسية كبرى من أهمها تشكيل خلافة إسلامية مترامية الأطراف تغطي حدودها بلاد السودان الأوسط، ناهيك عن انتقال هذه الأخيرة إلى مرحلة الوحدة والاستقرار السياسيين في ظل التجربة الإصلاحية الفودية، التي أرست تقاليد ومرجعيات متفردة في نظم الحكم والثقافة والاقتصاد كلها ذات توجهات وأبعاد عربية إسلامية.

الكلمات المفاتيح: عثمان ابن فودي . بلاد الهوسا ; السودان الأوسط ; الإصلاح.

* المؤلف المرسل

Abstract :

After Alexander the Great's conquest of Egypt and its fall under the rule of the Ptolemies, the Egyptian agricultural lands were considered their estate, and the Ptolemaic king became a pharaoh and a god. Knowing that he reserved for himself the right to dispose of it, and the summation of the saying regarding the issue of the land system is that the policy of the Ptolemies in this field was directed by two factors:

The first: It is working to build an economically strong state under their absolute monarchy.

The second: It is the establishment of a large number of Greeks who came to Egypt, and they were the main element in the formation of their army and their management of the country.

The problem of the subject centered on the following: What was the policy followed by the Ptolemies in exploiting the huge area of agricultural land in Egypt?

To answer this problem, the study included three axes:

-Royal lands that were directly invested by the King, tender or grant lands, and city lands.

Note: The first page is separated from the rest of the pages, so please do not empty the entire article on it.

Keyword: the Ptolemies, land ownership, Egypt, Ptolemaic era.

تقديم:

لقد وضع أسس السياسة الاقتصادية للبطالمة عموما مؤسس أسرتهم بطلميوس الأول، و وطد دعائمها فيلادلفوس، و سار على هديها باقي ملوك الأسرة بالمقدار الذي سمحت به الظروف، و إذا كان البطالمة المتأخرون قد عجزوا عن مجاراة أسلافهم في إتباع سياستهم الاقتصادية الرشيدة، فإنهم تمسكوا تمسكا شديدا بالنظام المالي، و لهذا ظلت معالمه رئيسية واحدة طوال العصر البطلمي[1]، و لا مجال للشك في أن نفوذ البطالمة في مصر، و في السياسة الدولية، كان يرتكز أساسا على استغلال موارد مصر الاقتصادية استغلالا منظما دقيقا، و باستقرار أعداد كبيرة من الأجانب في البلاد ازدادت المطالب الواجب مواجهتها فقد كان يتعين عليهم سد احتياجاتهم و احتياجات أهالي البلاد، بالإضافة إلى تكاليف مشاريع التجميل و التعمير لتحقق دولة البطالمة المظهر اللائق بمكانتها[2]، و بالإضافة إلى الأعباء الآنفة الذكر، فقد كان البطالمة مضطرين للإنفاق على حلفائهم لكسب ودهم، للحيلولة دون استحواذ

منافسيهم عليهم، من ملوك العالم المتأغرق[3]، و في ذلك يقول ديودور الصقلي: بأن بطلميوس الأول بادر في عام 305 ق.م إلى إمداد رودس بالقمح و المواد الغذائية الأخرى عندما كان أنتيجونوس يحاصرها[4]، غير ان السؤال الذي نطرحه هنا هو: ما هي السياسة التي اتبعها البطالمة في استغلال المساحة الهائلة من الأراضي الزراعية لبلاد مصر؟

و للإجابة على هذه الإشكالية فإننا سنبرز من خلال دراستنا لنظام الأراضي لدولة البطالمة مدى عنايتهم الفائقة بتحقيق الازدهار و القوة التي تمتعت بهما مصر، خلال فترة حكمهم لها، و ذلك تحت إشراف إدارة مالية يقظة استغلت فيها خبرة المصريين العريقة و وسائل الإغريق الفنية الحديثة.

- **أولا: دو افع استحداث نظام الأراضي البطلمي:**

فيما يتعلق بنظام الأراضي، فإن الملك البطلمي اعتبر نفسه ملكا فعليا على كل أرض مصر، و يمكننا ذكر اعتبارين انبثق عنهما الحق الذي أعطاه الملوك البطالمة لأنفسهم في ملكية الأرض:

فالاعتبار الأول يدور حول ألوهية الملك، فقد أله البطالمة أنفسهم، و أصبحوا بذلك يملكون حق التصرف فيها، و هذه الفكرة هي امتداد للنظرية الفرعونية القديمة، فقد اعتبر البطالمة أنفسهم فراعنة مصر، و خلفاء الإسكندر الذي كان بدوره خليفة للفراعنة[5]، أما الثاني فإن بطلميوس الأول ادعى بعد وفاة برديكاس أنه حصل على مصر بحد الحسام، فهي من ثم تنتقل إلى الملك حسب العرف المقدوني المتبع، و لذا فقد ادعى أنه مالك أرض مصر كلها عدا أرض نقراطيس و الإسكندرية و بطلمية، و لم يقتصر ادعاؤه على الأراضي القديمة الملكية السابقة، بل ضم إليه أيضا أرض المعابد و أرض الأسر الإقطاعية النبيلة التي ألغاها البطالمة[6]، و بما أن مختلف العناصر السكانية في مصر كانوا يعترفون بحق البطالمة في التمتع بالسلطان المطلق الشامل في الدولة فقد مارسوا حكمهم على هذا الأساس، و قد كان سلطانهم هذا سواء من وجهة نظر المصريين أو المقدونيين ينطوي على امتلاك الدولة و أرضها و تربتها، و بالتالي ملكية ما يخرج من الأرض، و إذا كانت الدولة بمثابة بيت الملك، فإن إقليمها كان ضيعته[7].

و لضبط دخل هذه الضيعة فإن البطالمة ورثوا عن أسلافهم الفراعنة فكرة مسح الأرض و تسجيلها بدقة، و سجلات الأراضي هذه كانت تتجمع لدى كتبة القرى في العصر

البطلمي، و يشرف عليهم كبار الموظفين من أمثال الكتبة الملكيين[8]، و كان الهدف من ذلك كله هو التعرف على مساحة الأرض الصالحة للزراعة، و معرفة معدن كل قطعة منها، و هذا أمر يستوجب التدوين و التسجيل، و بهذا يتم تصنيف الأراضي بحسب حالتها و وضعها بالنسبة لمياه الفيضانات و صلاحيتها للزراعة في كل عام، و كانت هذه القوائم بما تحتوي عليه من نتائج مسح الأراضي في زمام القرى المتناثرة، تبوب من وجهة النظر المالية بواسطة حكام المراكز و الدساكر، ثم ترسل بدورها إلى موظفين في حواضر الأقسام الإدارية يعرفون بالاسم الآتي (التومارخيين)، و هم المختصون بالإشراف على زراعة الأراضي الملكية، و كان هؤلاء بدورهم يقومون بإرسال هذه التقارير المتعلقة بالأقسام برمتها إلى الإسكندرية، و بها دواوين عديدة للسجلات فتعتمد هذه القوائم أساسا قاعديا في إعداد قوائم الخراج السنوي و كشوف الضرائب المطلوبة[9].

و لما لم يكن في استطاعة الملك أن ينهض منفردا باستغلال ضيعته، فقد تحتم عليه أن يستعين بغيره في استغلالها على أن يقوم هذا الأخير في النهاية بتقديم ما يفرض عليه من التزامات تجاه الملك[10]، و بذلك يمكننا أن نجمل القول في موضوع نظام الأراضي فنقول إن سياسة البطالمة في هذا المجال كان يوجهها عاملان:

الأول: و هو العمل على بناء دولة قوية اقتصاديا تحت حكمهم الملكي المطلق.

الثاني: و هو إقامة عدد كبير من الإغريق الذين حضروا إلى مصر، و كانوا العنصر الأساسي في تكوين جيشهم و إدارتهم للبلاد، و بطبيعة الحال نفذت هذه السياسة على نحو يتلاءم و ظروف مصر و تقاليدها، و على هذا الأساس تظهر لنا الوثائق أن هذه السياسة قد تم تطبيقها منذ منتصف القرن الثالث قبل الميلاد[11].

- **ثانيا: أنواع الملكية للأراضي الزراعية:** و تتركز في ثلاث محاور و هي:

01- **الأراضي الملكية** (*Ge basilike*):

لقد أخذ البطالمة في مجال السياسة الاقتصادية عموما بمبدأ ملكية الدولة ممثلة في شخص الملك، و لهذا كانت أراضي الملك تحتل الرقعة الكبرى من الأراضي الزراعية في مصر. و قد تكونت أصلا من أراضي القصر الملكي في العصر الفرعوني التي آلت إلى الملك البطلمي، و كذلك من أراضي الأمراء المصريين السابقين. و يضاف إلى ملكية الملك جميع الأراضي التي هجرها أصحابها أو سقطت عنها الملكية لأي سبب من الأسباب مجموع هذه

الأراضي كانت تتبع شخص الملك و يديرها موظفوه نيابة عنه[12]، و قد نظم استغلال هذه الأراضي تنظيما دقيقا يرتكز على قواعد ترجع إلى عهد الفراعنة، و كان المزارعون الذين يقومون بفلاحة هذه الأرض يدعون تبعا لذلك مزارعي الملك (*Basilikoi georgoi*) ، و لم يكن هؤلاء المزارعون موالي و لا عبيدا، و لم يقل مركزهم عن مركز غيرهم من المصريين. و لا أدل على ذلك من أن بعض صغار الملاك و رجال الدين لم يروا غضاضة في أن يصبحوا مزارعي الملك أو بعبارة أخرى أن يستأجروا أرض الملك إلى جانب مهامهم الأصلية[13].

و قد كانت الأراضي الملكية تؤجر بالمزاد العلني لقاء جانب كبير من المحصول، و كانت علاقة الملك بمزارعيه تقوم على أساس عقود محررة يرتبط بها هؤلاء المزارعون ارتباطا كاملا. فكانوا يسجلون في السجلات تحت اسم المستأجرين بموجب عقود الإيجار، و لم يكن معهم عقود إيجار مكتوبة، كما أن الملك لم يكن يضطلع من جانبه بواجبات المؤجر المترتبة على التأجير[14]، غير أن هذه العقود كانت تحدد فيها العقود الإيجارية عن طريق مزادات تجريها الجهات المسؤولة، و لم يكن الإيجار ثابتا و واحدا حيث كان يختلف من مكان لآخر، و من زمن إلى زمن، و الذي كان يؤثر في القيمة الإيجارية درجة خصوبة الأرض، و طريقة الري. و المهم أن العقد يضمن للملك أكبر دخل من أراضيه المنتشرة هنا و هناك[15].

و لم يكن مزارعو الملك أحرارا في اختيار المحاصيل التي يزرعونها في الأرض المستأجرة، بل كانت الدولة تلزمهم بزراعة المحاصيل طبقا للائحة محددة، و لا يجوز للمزارع حصاد المحصول قبل حضور موظفي الملك من أجل تقدير قيمة المحصول، لضمان تحصيل مستحقات الدولة[16]. و قد كان يشرف على تنفيذ هذه التعليمات و اللوائح شخص يحمل لقب إيكونوموس "المدير الاقتصادي"، إذ أنه بمجرد وصولها من الإسكندرية إلى عاصمة مديريته، كان يأمر كل قرية بما يجب أن تزرعه. لكن الذي نطرحه هو هل كانت هذه التعليمات تخص الأراضي الملكية فحسب، أم أنها كانت تطبق على كل من يزرع أي نوع من الأرض في مصر، مهما كان نوع حيازته؟ إن العلماء الذين درسوا هذه المشكلة يتفقون على أن تطبيق هذه التعليمات فيما يتعلق على الأقل بزراعة الحبوب الغذائية كان مقصورا على الأراضي الملكية فقط. لأنه يتضح من عقود إيجار الاقطاعات العسكرية أن المستأجر كان حرا فيما يزرعه. و يذهب بعض المؤرخين إلى القول بأنه في أواخر عصر البطالمة لم يتقيد مزارعو الملك تقيدا تاما بهذه التعليمات، أما فيما يتعلق بالمحاصيل اللازمة للصناعات التي

كانت الحكومة تحتكرها فإن التعليمات الخاصة بتحديد المزروعات كانت تطبق على كافة أنواع الأراضي[17].

و كان الفلاح يستلم البذور اللازمة لزراعة مختلف الحبوب من الملك، و من أولى الأغراض التي كانت تهدف إليها الحكومة من وراء هذه القروض الإجبارية، هو الضمان الأكيد بأن رقع الأراضي المؤجرة للفلاحين يتم زرعها بأفضل البذور و في المواعيد المقررة لزراعة كل نبات بصرف النظر عن الظروف الخاصة التي تحيط بالفلاحين. فضلا عن الضمان بأن تلك البذور المقدمة هي من نوع جيد، و كان من واجب الايكونوموس أن يحول دون استخدام تلك البذور في أغراض أخرى غير المخصصة لها و يشارك الايكونوموس في الإشراف على زراعة هذه الأرض كل من النومارك والطوبارك و القومارخ و كاتب القرية[18].

و بالإضافة إلى الإيجار المستحق كان الفلاح يدفع عددا لا يحصى من الضرائب المختلفة. و قائمة الضرائب المفروضة عليه مع أنها غير كاملة رهيبة للغاية مقارنة بعدد الأرادب من الحبوب المقرر دفعها كإيجار عيني عن كل أرورة، ثم يضاف إلى ذلك من مقادير الحبوب التي تدفع سدادا لمختلف الضرائب الأخرى، كثيرا ما وردت الإشارة إليها في وثائق البردي البطلمي[19]. منها تسديد نفقات استهلاك الأدوات الزراعية التي أقرضتها المخازن الملكية للمزارعين، و كذا أجر استخدام مواشي الملك، و ذلك فضلا عن فائدة قدرها خمسون بالمائة على البذور التي قدمت لهم. و ضرائب متعددة كانت تجبى كذلك عن زراعة الحبوب الغذائية في الأراضي الممنوحة. و كانت إحدى هذه الضرائب ضريبة عقارية تسمى الإردب (*artobieia*)، و أما ضريبتا نصف الإردب (*hemiartabieia*) و الإردبين (*diartabieia*) ، فإنهما لم تعرفا إلا في القرن الثاني قبل الميلاد[20]، و مما لا ريب فيه أن هذه النسبة لم تكن تقل عن النصف، بل ربما كانت تزيد عليه، و الفلاح الملكي كان بمقتضى عقد الإيجار المبرم معه ملزم بالقيام بفلاحة الأرض المعطاة له. و كان عليه أن يبقى في القرية في أثناء الفصل الزراعي إلى أن يوفي ما عليه من التزامات تجاه الملك[21].

و قد امتاز القرن الثاني قبل الميلاد بظاهرة اقتصادية خطيرة و هي زوال القيمة الاقتصادية للعقود المبرمة بين الحكومة و الفلاحين، نتيجة للشروط التعسفية التي كانت تنجم عن هذه العقود و قابل المستأجرون ذلك الضغط الشديد بوسيلة زادت من فقر الملك، و نقصان موارده، و هي الفرار من العمل. و الواقع أن ظاهرة فرار المزارعين بسبب ما

كانت تنطوي عليه عقود الإيجار المبرمة معهم من ظلم و إجحاف، أو لأسباب أخرى، وجدت منذ بدايات عصر البطالمة، و لكنها ازدادت زيادة واضحة في الفترات الأخيرة من حكمهم[22]، و مما زاد من حدة هذه الظاهرة هو حق المعابد في حماية اللاجئين إليها، فنسمع مثلا أن بعض مزارعي تبتونيس قد احتموا بمعبد زيوس خوفا من جامعي الضرائب، لأنهم كانوا عاجزين عن الدفع بسبب جفاف الأرض، و مع نهاية القرن الثاني و بداية القرن الأول قبل الميلاد ازدادت الحالة سوءا بقدر ازدياد فقر المزارعين، فكثيرا ما ورد في وثائق تبتونيس ذكر مزارعين هجروا أراضيهم بسبب ارتفاع قيمة الإيجار، و تصف شكاوي من مديرية هيراقليوبوليس قلة رجال الريف و سوء حالة الأرض المهجورة[23].

و قد كان من مصلحة الملك إزاء هذه الظروف ضمان وجود مستأجر لأرضه على الدوام، لأن وجود المزارع كان أكبر ضمان للملك للحصول على دخله، و نجد بين وثائق تبتونيس ذكر عدد كبير من عقود إيجار لمدة خمس سنوات و عشر سنوات، و عشرين سنة[24]. و لذلك فان عقود الإيجار في أواخر القرن الثاني و الأول قبل الميلاد كانت في أغلب الظن إجبارية لآجال طويلة، و في بعض الأحيان لا يرد فيها أي ذكر لفترات محددة على الإطلاق، و إنما كانت تجري زراعة الأرض في الظروف العادية بلا تأخير، إلى أن يتراءى للحكومة أن تعلن عن تأجيرها لعام جديد ثم تمضي في تنفيذه[25].

و قد تطورت عقود الإيجار الطويلة الأجل إلى عقود وراثية، و يبدو أن طبقة هؤلاء المستأجرين الوراثيين قد أصبحت كبيرة جدا، إلى حد أن بطلميوس الثامن ذكرها في قرار العفو الذي أصدره عام 118 ق.م و استثناها من الإعفاء من الإيجار و الضرائب المتأخرة للتاج، و لعل هذا الاستثناء يرجع إلى عاملين و هما: كثرة أفراد هذه الطبقة و تمتعهم بشروط أفضل من شروط غيرهم من مزارعي الملك، إلا أنه كان يحتم عليهم تقديم ضمانات، و جدير بالملاحظة أن تأجير الأراضي الملكية على هذا النحو لم يتطور إلى امتلاك هذه الأراضي امتلاكا خاصا[26].

و منذ نهاية القرن الثاني قبل الميلاد ألقيت على مزارعي القرية مسؤولية الإيجارات المطلوبة من أراضيها، و بذلك أصبح الإجبار على زراعة الأراضي الملكية وسيلة عامة، و هكذا أوجدت الإدارة إلى جانب الضمانات التي كان المستأجرون يقدمونها، و إلى جانب الموظفين

عنصرا ثالثا مسؤلا هو الجماعة القروية، و لا شك في أن هذه العناية بتعدد العناصر المسؤولة دليلا على الصعوبة التي كانت الإدارة تصادفها في عقد اتفاقات سليمة[27].

و لا شك في أن البحث عن هيئات مسؤولة و الاهتمام بزراعة الأرض الملكية بأية وسيلة قضيا على نظام التعـــاقد و مهدا السبيل إلى إيجاد الجماعات القروية المسؤولة التي كانت بمثابة وسيط بين الملك و باقي رعيته. و قد كانت المسؤولية الجماعية تنطوي على إرغام مستأجري أرض الملك على البقاء في قراهم التي كانت تتحمل هذه المسؤولية، و معنى ذلك أن المسؤولية الجماعية كانت تقوم على أساس المواطن، و هو الذي أصبح في العهد الروماني نواة الحياة الاجتماعية[28].

02- **أراضي العطاء أو المنح (Ge rn aphesei):**

2.1 أراضي المعابد:

كان شق كبير من أرض مصر ما هو صالح للزراعة أو القابل للاستصلاح ينتمي في العصر الفرعوني إلى المعابد، و كانت هذه الأراضي تعتبر كأنها ضيعة خاصة بأحد الآلهة، مرصد دخلها و إيرادها على إله أو آلهة من الآلهات العديدة في مصر. و يبدو أن البطالمة كانوا حريصين على عدم المساس بالعبادات و نظم المعابد، فابقوا عليها كما هي من أقدم العصور إيثارا منهم لعدم إثارة الكهنة المصريين، و هم الذين كانوا يمثلون المعاقل الوطنية و مراكز المقاومة. و البطالمة كانوا بالتأكيد حريصين على عدم تحويل أملاك المعابد و إيراداتها إلى الأغراض الدنيوية[29].

غير أن البطالمة لجاءوا إلى وسيلة أخرى لوضع ثروة الآلهة في قبضتهم دون الاعتداء على حق الآلهة في ملكيتها، و ذلك على أساس أن أراضي المعابد كانت ملك للآلهة، و أن الملك بوصفه إلها كان يمثل هؤلاء الآلهة على ظهر الأرض، و تبعا لذلك فإنه هو وحده الذي كان يحق له إدارة هذه الأملاك، و من ثم فان البطالمة أسندوا إدارة المعابد إلى عمالهم، و لم يكن ما فعله البطالمة في هذا الصدد أمرا مستحدثا، إذ أنه في عهد تحتمس الثالث كان وزير الجنوب يشرف على دخل المعابد جميعها، و خاصة دخل معبد آمون في طيبة. و كذلك فعل الملك بعنخى حيث عين أخته أمناريس كبيرة كهنة آمون، و بذلك سيطر على دخل هذا المعبد[30]، و الأمثلة على ذلك كثيرة، و في نفس الوقت فقد أسبغ البطالمة على المعابد أنواعا

كثيرة من المنح و العطايا و الحقوق، مثل حق الجيرة و الإيواء الذي توسع في منحه ملوك البطالمة الأواخر، و خصوصا من بطلميوس العاشر إلى كليوبترة السابعة [31].

و يبدو أن عمال الملك كانوا يديرون أراضي المعابد على نمط أراضي الملك، إذ أنه من المؤكد أن الإدارة المحلية كانت تحتفظ لديها بسجل لأراضي المعابد، مثلما كانت تحتفظ بسجل لأراضي التاج و خصوصا أراضي معابد الفيوم. و أنها كانت تراقب زراعتها بدقة و تعتبر دخلها جزءا من دخل الملك، و تعنى بأن يسدد إيجارها كاملا و بأن لا تهمل زراعتها، و لا يمكن أن يكون البطالمة المتأخرون هم الذين استحدثوا هذا النظام، لأنهم كانوا أبعد من أن يعتدوا على هذا النحو على حقوق المعابد، و لذلك يرجح جدا أن هذا النظام يرجع إلى بداية عصر البطالمة[32].

و قد كان يقوم بفلاحة الأرض المقدسة عبيد الآلهة. و هؤلاء كان يطلق عليهم في الاصطلاح اليوناني العبيد المقدسون (Heirodoutoi)، على أن بعض هذه الأراضي كان في حوزة الكهنة انتقلت إليهم عن طريق الإرث. فكان من حقهم بيعها و تأجيرها أو رهنها كما لو كانت ملكا خاصا لهم، أما الأنصبة من الأراضي التي كان يفلحها عبيد الآلهة فكانت كذلك مخصصة لهم لمدة غير محدودة، و من حق مستأجريها التصرف فيها، و هنا يجب أن نضيف أن جميع سكانها كانوا عبيدا للآلهة بصرف النظر عن مهنتهم، بل إن الكهنة الذين كانوا يشغلون مراتب دنيا مثل رعاة الإوز و حراس الحيوانات المقدسة و القائمين بإطعامها، كان يطلق على هؤلاء العبيد المقدسون[33].

و قد فرض البطالمة على أراضي الآلهة ضرائب عقارية كانت أهمها ضريبة الإردب على أراضي المعابد المزروعة حبوبا غذائية، و ضريبة القراميون عن كل أرورة من هذه الأراضي المزروعة كروما[34]، و على الرغم من أن القرار الذي حفظه لنا حجر رشيد قد أعفى أراضي المعابد من ضريبة الإردب، فإنه يظن أن هذا الإعفاء لم يكن إلا مؤقتا، و إلا لما قرر بطلميوس الثامن "يورجتيس الثاني" في عام 118 ق.م إعفاء أراضي المعابد من هذه الضريبة. و كذلك أعفى بطلميوس الخامس المعابد من الضريبة المفروضة على أراضيها المزروعة كروما[35].

و أغلب الظن أن الارتباط الوثيق الذي كان بين المعابد و الحكومة فيما يتعلق بالأراضي المقدسة كان وليد العصر البطلمي الأول، فالبطالمة الأولون هم الذين وضعوا هذا النظام أو أعادوه إلى ما كان عليه، و غاية ما كانت الحكومة تصر عليه هو زراعة هذه الأراضي

التابعة للمعابد على أحسن وجه، و الوفاء التام بالإيجار المستحق سداده في موعده لخزانة الدولة. و لربما لم تكن الحكومة تتدخل في تقاليد المعابد و طقوسها الدينية[36].

و مما لا ريب فيه أن المعابد لم يرق في نظرها هذا النظام الجديد الذي كان فيه تدخل التاج واضحا في كل صغيرة و كبيرة. فقد حرمت المعابد من الهيمنة القديمة على مواردها، و قل نفوذ الكهنة في شؤون المعابد و لذلك فإنهم عندما أحسوا بقوتهم إزاء الأوضاع الداخلية المضطربة على عهد البطالمة الأواخر فإنهم طلبوا صراحة من الملوك أن يعهدوا إليهم بإشرافهم على أملاكهم و وجد البطالمة أنفسهم أمام وضع محتم للرضوخ أمام طلب الكهنة[37]. و قد ساعد على قوة الكهنة ثراؤهم الذي أسهم في تكوينه الملوك و الشعب. فمن المعلوم أن الملوك وفروا للمعابد دخلا وفيرا للإنفاق على شؤون العبادة، و كذا الشأن بالنسبة للأفراد الذين كانوا يقدمون هبات كثيرة للمعابد[38].

و قد تضمن القرار الذي أصدره بطلميوس الثامن عام 118 ق.م عقب الحروب الداخلية[39] الفقرة التالية :"... **يجب ألا يؤخذ عنوة شيء مما خصص للآلهة، و ألا يعذب المشرفون على الدخل المقدس، و ألا تؤخذ قرى أو أراضي أو غيرها من الدخل المقدس، و ألا تجبى من الأراضي التي منحت للآلهة ضريبة الجمعيات، و لا ضريبة التاج، و لا ضريبة الإردب، و ألا يتذرع أحد بأي حجة ليدير الأراضي المقدسة التي ستترك للكهنة ليديروها**".

2.2 الإقطاعات العسكرية:

إن سياسة البطالمة الأوائل الخارجية أملت عليهم إنشاء جيوش كبيرة، رأوا ألا يعتمدوا في تكوينها على المصريين. فقد اتخذوا من القوات المقدونية و الإغريقية التي تركها الإسكندر في مصر نواة لجيوشهم. و فتحوا أبواب دولتهم أمام المتطوعين من مقدونيا و بلاد الإغريق و آسيا[40]، و لذلك فإنهم اتبعوا سياسة الاقطاعات في مكافأتهم للأعداد الهائلة الفقيرة من الإغريق و الأجانب الذين كانوا في خدمة الجيش البطلمي. و كان يطلق على هذه الاقطاعات اسم كليروس (*kleros*) و يسمى الشخص الذي في حوزته الإقطاع كليرخوس (*klerouchos*)[41].

و لما كانت مسألة الصرف على جيش المرتزقة و دفع رواتب الجند تتطلب تكاليف باهظة للغاية، و قد لا تقوى عليها موارد مصر المالية و هي إذ ذاك لا تزال حديثة العهد بالنقد، و تعتمد في كثير من موارد الحياة على أسلوب المقايضة. و حلاً لهذا الإشكال عمد

البطالمة إلى الاقتداء بالتقاليد المصرية من ناحية، و إلى تطبيق تجربة الإسكندر و خلفائه من ناحية أخرى، في الاعتماد إلى حد ما على الاقطاعات العسكرية الممنوحة للجند في الأرض. يحصلون منها على موارد رزقهم في مقابل نداء الواجب العسكري متى دعا إلى ذلك. إما في التدريب السنوي أو في الحرب[42]. و السبب الذي حدا بالبطالمة إلى إتباع هذه السياسة هو محاولتهم إدخال وسائل اقتصادية جديدة في مصر، و زيادة عدد الأيدي العاملة، و كذا لكي يتخذ الجند من مصر موطنا لهم، فتنشأ بينهم و بين الملك علاقات قوية. و بذلك يستطيع البطالمة الاعتماد عليهم دائما في تكوين جيوشهم، و تأييد ملكهم، و نشر الحضارة الإغريقية في أنحاء البلاد[43]. و لا يبعد أن يكون بطلميوس الأول هو الذي وضع أساس هذا النظام، بمنح الاقطاعات لرجال الفرق النظامية الذين كانوا في خدمته. و كذا للأسرى الذين وقعوا في قبضته في موقعة غزة عام 312 ق.م، لكننا لا نعرف إلا النزر اليسير عن بداية هذا النظام و تطبيقه في عهد بطلميوس الأول و الثاني، و يحتمل أن هذا النظام لم يكتمل إلا في عهد بطلميوس الثالث[44].

و قد أخذ البطالمة هذه الاقطاعات من الأراضي الملكية، أو من أراضي الضياع، أو الأراضي المستصلحة حديثا في الفيوم. و ربما اقتصر هذا الإقليم على المقدونيين و الإغريق. و كان هذا هو السبب في صبغ الإقليم بالصبغة اليونانية. و كان إقليما فريدا في حضارته أثناء الحكم اليوناني الروماني في مصر. و لم يكن أصحاب الحيازات العسكرية من أصل و جنس واحد، بل من جنسيات مختلفة. ففيهم المقدوني و الكريتي و التراقي و الإيتولي و الشرقي و أسرى الحرب. و مع ذلك فإنهم من وجهة النظر العامة و الرسمية إغريق بغض النظر عن جنسياتهم[45].

و من الواضح أن أعمال الاستصلاح التي قام بها مهندسوا فيلادلفوس في الفيوم جعلت مساحات واسعة من الأراضي قابلة للزراعة. و كان يتعين زرع هذه الأراضي مباشرة، لكن الجنود كانوا لا يستطيعون القيام بذلك لأنهم لم تتوافر لديهم الماشية و الأدوات، و لا الخبرة اللازمة. و لذلك كان يتعين عليهم جلب جماعات من مزارعي الملك للقيام بهذا العمل، و لذلك أنزل في الفيوم مهاجرون طائعون أو مجبرون، من مديريات مصر المزدحمة بالسكان و بخاصة من الدلتا[46].

و إذا كان البطالمة الأواخر قد توسعوا في منح الاقطاعات للمحاربين المصريين، فإن مساحة هذه الاقطاعات بوجه عام كانت أصغر من مساحة إقطاعات الإغريق. و أن ضريبة الأبوموبرا المفروضة عليها كانت تبلغ السدس عادة، و أن أرباب الاقطاعات كانوا لا يعفون من الأعباء العامة[47]، و قد كانت مساحة الإقطاع تتوقف على مكانة صاحبه في الجيش. إذ أنها كانت تختلف بحسب مرتبة الشخص، و هل هو من فرقة المشاة أم من فرقة الفرسان ذات الأرقام أَمْ من فرق الفرسان القومية؟ و هل هو في الجيش النظامي أم في فرق الجنود المرتزقة أم في الفرق المصرية؟ و كان أرباب الاقطاعات يقسمون بحسب مساحة إقطاعاتهم إلى طبقات، طرأت عليها تعديلات في خلال القرن الثاني. لكن هذه الطبقات كانت تقوم على الدوام على أساس نوع المحاربين و نوع فرقهم، و نجد أن أرباب الاقطاعات كانوا ينقسمون في القرن الثالث إلى الطبقات التالية التي انبثق اسمها من عدد الأرورات التي كانت في حيازة كل جندي. فكانت مساحة إقطاع جندي تدل على مرتبته[48].

و كان رب الإقطاع مسؤولا أمام الحكومة عن زراعة إقطاعه، و كان خاضعا لرقابة دقيقة من رؤسائه و موظفي الحكومة، و كانت تطبق عليه قاعدة تقديم البذور إليه من لدن الحكومة بمثابة قرض، غير أن رب الإقطاع كان أكثر حرية من مزارع الملك في إدارة أرضه. لأن التعليمات الخاصة بتنظيم الزراعة كانت لا تطبق على الاقطاعات العسكرية إلا فيما يتعلق ببعض الزراعات مثل: الحبوب الزيتية و كذلك علف الماشية فيما يظن. و فيما عدا ذلك فإن رب الإقطاع كان حرًا في زراعة أرضه كما يتراءى له. و كان الملك يستولي على ما يخصه من غلة الإقطاع قبل الجندي الذي منح له. إذ أن الحكومة كانت تضع يدها على المحصول كما كانت الحال مع مزارعي الملك إلى أن يدفع رب الإقطاع كل الضرائب المفروضة عليه، و بعد أن يطلق موظفو الملك سراح ما تبقى من المحصول. آنذاك يؤول باقي المحصول إلى رب الإقطاع[49].

و يبدو أنه لم يطرأ أي تغيير على وراثة الإقطاع حتى القرن الأول عندما امتد هذا الحق إلى أقارب صاحب الإقطاع المتوفى، حتى أننا نجد إقطاعات في حيازة امرأة. و يدل هذا على أن حيازة الاقطاعات العسكرية لم تعد مقصورة على الجنود فحسب، بل امتدت إلى أشخاص مدنيين و حتى إلى نساء[50]، و منذ بداية القرن الثاني قبل الميلاد أصبح من الممكن أن يتنازل صاحب الإقطاعية لجندي آخر لديه القدرة على تسديد الضرائب، أو يضمن تحقيق إنتاج زراعي من الأرض الممنوحة له. وا عترفت الحكومة بملكية الإقطاع لأي شخص

يستطيع دفع الضرائب المفروضة عليه منذ أواخر القرن الثاني قبل الميلاد، حتى لا يتحمل الموظفون المختصون مسؤولية الضرائب المختلفة[51].

2.3 أراضي الهبات:

و هذه الأراضي نوعان: كان أحدهما و هو (*Ge en syntaxei*) وفقا للرأي السائد اليوم عبارة عن أرض يعتبر دخلها بمثابة مرتب موظف الحكومة الذي منح هذه الأرض. و أما النوع الأخر (*Ge en dorea*) فإنه كان عبارة عن الضياع الكبيرة التي منحها البطالمة لكبار موظفيهم المدنيين و العسكريين[52]. و تمدنا "وثيقة الدخل"المشهورة بمعلومات هامة عن أراضي الهبات فقد ورد في إحدى فقرات هذه الوثيقة[53]: " **...وكذلك أرباب الاقطاعات الذين في حيازتهم كروم أو بساتين فاكهة و بقول تقع في إقطاعاتهم التي منحهم الملك إياها. وكل الأشخاص الذين لديهم كروم أو بساتين فاكهة و بقول اشتروها أو منحوها بمثابة هبة. أو يستثمرونها وفقا لأي وضع. كان يجب على كل منهم أن يسجل مساحة أرضه و مقدار محاصيلها المختلفة، و أن يدفع سدس المحصول بأجمعه لأرسنوى فيلادلفوس من أجل تقديم القر ابين لها"**. و يمكننا إذن أن نستخلص من هذه الوثيقة عدة أمور يعنينا منها هنا أولا أن أراضي الهبات بنوعيها قد تشمل أرضا فقط، أو أرضا و قرية، أو أرضا و عدة قرى. و ثانيا أن أرضي الهبات بنوعيها كانت شائعة في عهد بطلميوس الثاني، و لها من الأهمية ما للأنواع الأخرى. و يتضح ذلك جليا من إقطاع أبولونيوس وزير مالية بطلميوس الثاني. فمن أهم مجموعات البردي التي عثر عليها في مصر البطلمية، المجموعة التي تتضمن أوراق زينون وكيل أشغال الوزير أبولونيوس و المشرف على إقطاعه في الفيوم. فأوراق زينون هذا توضح أن هذا الإقطاع يشمل عشرة آلاف أرورا. و أن الجزء الأكبر منه كان بورا ثم استصلحت عن طريق مد الترع و الجسور[54].

و جدير بالذكر أن أبولونيوس ظل يتمتع بهذا الإقطاع الكبير طالما كان في خدمة الملك. ثم صودر منه عندما صرف من الخدمة. و بعدها آل الإقطاع إلى موظف آخر[55]. و تشير الوثائق أن أبولونيوس لم يكن الشخص الوحيد الذي يحوز في عهد بطلميوس الثاني ضيعة بالقرب من فيلادلفيا، إذ أن شخصيات كبيرة غيره كانت تحوز ضياعا موهوبة في مديرية الفيوم. و مثل ذلك شخص يدعى فيلينوس، كان له وكيل أشغال يدعى موسخوس. و كان من جيران أبولونيوس أيضا ضابط كبير يدعى تلستيس، و له وكيل أشغال يدعى ليبانوس. و لم

يقتصر منح الضياع الموهوبة على القرن الثالث قبل الميلاد فحسب كما كان يظن حتى عهد قريب[56]، حيث أن نظام منح الضياع للأشخاص البارزين في الدولة كان لا يزال شائعا في القرن الثاني، و أغلب الظن أن هذه الضياع لم تكن أراض جديدة لم تستصلح بعد كما كان الحال في ضياع القرن الثالث، و إنما كانت أراض مثمرة في الماضي ثم أهملت و تركت بسبب اضطراب الأحوال في خلال القرن الثاني قبل الميلاد[57]. و قد كان أصحاب الضياع لهم الكلمة المسموعة في المنطقة التي توجد فيها الضيعة، حتى و إن لم تكن القرية جزءا من الهبة. و بما أن الضيعة كانت هبة شخصية من الملك فإنه كان يستطيع استردادها في أي لحظة كما كان الحال مع أبولونيوس[58].

و تشير الوثائق الخاصة بضيعة أبولونيوس في فيلادلفيا إلى أن الأراضي الصالحة للزراعة في هذه الضيعة كانت تعتبر مثل أراضي الملك. و تدفع كل ما هو مفروض على أراضي الملك بوجه عام من إيجار و ضرائب...إلخ. و أن حائز الضيعة كان بمثابة وسيط بين مزارعيه والدولة. فهو الذي يؤجر الأرض للمزارعين و يمدهم بالبذور و الماشية. و كان حائز الضيعة لا يأخذ نصيبه إلا بعد أن تستولي الدولة على نصيبها من الإيجار و الضرائب المستحقة[59].

2.4 أراضي الامتلاك الخاص:

لا زالت نشأة الملكية الخاصة للأرض في العصر البطلمي موضوع خلاف بين المؤرخين. فمنهم من يرى أنها نشأت و تمت تحت حكم البطالمة. و منهم من يرى أنها كانت موجودة من قبل منذ العصر الفرعوني. و الأرجح مما يبدو الآن أن الملكية الشخصية كانت موجودة عندما حضر البطالمة إلى مصر، و استمرت و نمت تحت حكمهم. و قد ساعد على نموها عاملان: أولهما تحويل الاقطاعات العسكرية إلى ملكية شخصية، رغم أن سياسة الدولة لم تهدف إلى ذلك أصلا. أما العامل الثاني فكان نتيجة لبعض مشاريع إصلاح الأرض البور التي انتهجها البطالمة و هي التي تعرف بنظام (*emphteusis*)[60].

و تتألف أرض الامتلاك الخاص هذه عادة من البساتين و مزارع من الخضروات و النخيل و الكروم. و كانت هذه كلها تزرع في أرض تتطلب قسطا من الإصلاح، و لكنها لا تلائم زراعة القمح. و أغلب الظن أنها منحت لأصحابها بموجب عقود إيجار طويلة الأجل أو عقود وراثية. و يبدو أن الأرض الخاصة في عهد البطالمة لم تكن ملكية حرة، و إنما كانت أرضا يتمتع حائزها بحق الانتفاع. أي أن ملكيته هذه كانت اعتبارية[61].

و لاشك في أن أصحاب الملكيات الخاصة كان قليل العدد في أول الأمر، ثم ازداد تدريجيا. و كان ضمنهم أيضا جماعة تعرف باسم ملاك الأراضي(*geouehoi*)، و لكن لا نعرف عنهم شيئا يحدد نوع ملكيتهم و علاقتهم بالحكومة[62]. و جُلُّ معلوماتنا عن ملاك الأراضي هؤلاء ترجع إلى القرنين الأول و الثاني قبل الميلاد. فهم يمثلون طبقة من أصحاب الأراضي تختلف اختلافا كليا عن مزارعي الملك، و تشبه تقريبا ملاك الأرض في بلاد الإغريق[63]. و بالطبع لم تكن الأرض الخاصة معفاة من الضرائب. و قد عمدت الحكومة إلى مراقبة زراعتها و إن لم يتم ذلك على الوجه الأكمل بحسب الخطة الموضوعة، و نظام الدورة الزراعية. ثم إن الحكومة كانت تصر كذلك على الوفاء بتسديد الضرائب بانتظام. و في الحالات التي ثبت فيها العجز عن الوفاء بهذه الالتزامات، كان الملك يذهب إلى المصادرة و بيع هذه الأرض وفاءا لما استحق عليها من ديون[64].

03.أراضي المدن (Ge politke):

تعتبر المدينة الوحدة الأساسية لحياة الإغريق عامة، لإعتقادهم بأن المدينة هي النظام الطبيعي الذي يعيش فيه الأحرار، و لذا فقد خصص البطالمة حصة من الأراضي الزراعية للمدينتين الإغريقيتين الإسكندرية و بطوليس، و كذا الأرض التي كانت تمتلكها المدينة الإغريقية القديمة نقراطيس، فهذه الأرض كانت خارجة عن أملاك الملك و تعتبر ملكا خاصا للمدينة و مواطنيها، و ذلك تبعا لتقاليد المدن اليونانية، فكل مدينة كان ينبغي أن تتبعها مساحة من الأراضي الزراعية، و لدينا من الأدلة ما يثبت أن المدن اليونانية في مصر تمتعت بمثل هذا النظام فكان لمدينة بطلمية التي أنشأها بطلميوس الأول في صعيد مصر أرض خاصة سميت (gepolitike) أما في حالة الإسكندرية فسميت أرض الإسكندريين، و معلوماتنا عن أراضي المدن تدل على أنها كانت ملكيات خاصة في أيدي الأفراد من مواطني المدن. و أنها في حالة الإسكندرية تتمتع بإعفاءات و امتيازات فيما يتعلق بالضرائب .

- **خـاتــمـة:**

إن نظام ملكية الأراضي الزراعية الذي أوجده البطالمة في مصر على الرغم من أنه كان يجلب الكثير إلى الخزانة الملكية إلا أنه كان له أثر كبير في نفوس الأهالي و خاصة المصريين منهم، و يبدو أن هذا النظام كان . على عهد بطلميوس الأول بصورة خاصة و كذا في عهد خليفتيه الثاني و الثالث . يسير بحكمة، فلم يدخر أي جهد في العمل على النمو الاقتصادي للبلاد، و

لم يعتمد في ذلك على خبرة المصريين المتوارثة فحسب، بل اعتمد أيضا على دراية الإغريق الفنية و الحركة العلمية الإغريقية، و ذلك ما عرفته فترة حكمهم من خلال التحسينات التي استخدمت في مجال الزراعة و التي كان نتاجها واضحا، كما أن سياسة الدولة في الفترة الأولى من عمرها كانت لا تزال تحتفظ بما خلفه الإسكندر الأكبر من مبادئ المساواة و اندماج الشعوب و خلق حضارة تنصهر و تذوب فيها جميع الحضارات القديمة، غير أن متطلبات الجيوش و الأساطيل و سياسات الملوك الحربية عجلت بمظاهر التدهور في البلاد في الشطر الثاني من حكم البطالمة، الذين غلب عليهم طابع الضعف و البذخ و الانصراف إلى الملذات و الشهوات، و لما كان الفلاح لا ينال من محصوله إلا ما يسد حاجته و أهله، و قد كانت الدولة تقرضه البذور و تفرض عليه البقاء في أرضه إلى غاية جني المحصول، و تفرض عليه مكوسا كبيرة، و ضرائب لا يقدر على دفعها، فإنه كان من الطبيعي أن تدب مظاهر التذمر و الاستياء من قبل الأهالي، و لم يعد الناس يطيقون سيطرة الدولة على كل صغيرة و كبيرة، و لذا فإنه لم يكد يستهل القرن الثاني قبل الميلاد حتى بارت مساحات واسعة من الأراضي لعدم وجود من يزرعها، و كان الدافع إلى ذلك هو اليأس الناجم من حكومة، المستفيدون منها بالآلاف و الكادحين فيها بالملايين، و بذلك انقلب السحر على الساحر، و أصبح الحكام البطالمة في فوهة مدفع أمام إقدام جموع الغاضبين على عدم احترام قوانين الدولة، و الدخول في مواجهات عسكرية تحمل تبعاتها الملوك البطالمة و انتهت بهم إلى السقوط.

-قائمة المصادر و المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

-إبراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج 03، مكتبة الأنجلو المصرية؛ ط 02، القاهرة؛ 1984.

-أبو اليسر فرح، تاريخ مصر في عصري البطالمة و الرومان، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية؛ القاهرة؛ 2004.

-زكي علي، مصر البطلمية، مكتبة الإسكندرية، الأسكندرية؛ 1980.

-شحاتة محمد اسماعيل، مصر في عصري البطالمة و الرومان، دار الكتاب الجامعي، القاهرة؛ 1999.

-لطفي عبد الوهاب يحيى و آخرون، التاريخ اليوناني الروماني، القاهرة؛ شركة مطابع المدينة؛ 2004.

-محمد فهمي عبد الباقي، محاضرات في تاريخ مصر البطلمية، القاهرة: (د ت).

-مصطفى العبادي، العصر الهلينستي، دار النهضة العربية، بيروت؛1981.

-و.و.تارن، الحضارة الهلنستية، تر:ع بد العزيز توفيق جاويد، مكتبة الأنجلو المصرية؛ القاهرة، 1966.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

-Bevan. E., A History of Egypt Under the Ptolemaic Dynasty, Oxford, London 1927.

-Préaux.C, L'économie royale des Lagides,(Bruxelles, Fondation Égyptologique Reine Élisabeth,1939.

-P.Tebt,Tebtunis Papyri,B.P.Grenfell, A.S.Hunt, London.1902 -1933.

- Rostovtzeff.M, The Social and Economic History of the Hellenistic World, Oxford.1941,vol 01.

-Rostovtzeff.M, A large Estate in Egypt in the third Century b.c. university Press of Wisconsin, Madison.1922.

ثالثا: المجلات و الدوريات:

-محمد عواد حسين،الإقطاعات العسكرية في مصر البطلمية،المجلة التاريخية المصرية، العدد الثاني من المجلد الثاني؛أكتوبر 1949.

رابعا: الرسائل الجامعية:

-محمد عواد حسين،شؤون مصر الداخلية و سياستها الخارجية على عهد إيوارجتيس الثاني، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة؛ جامعة الملك فؤاد الأول؛1947).

التهميش:

1 ــ محمد عواد حسين،"**شؤون مصر الداخلية و سياستها الخارجية على عهد إيوارجتيس الثاني**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة؛ جامعة الملك فؤاد الأول؛1947)، ص 188.

2 – *Préaux.C,* ***L'économie royale des Lagides****,(Bruxelles, Fondation Égyptologique Reine Élisabeth,*1939), p 42.

3 ــ لطفي عبد الوهاب يحي و آخرون، **التاريخ اليوناني الروماني**، (القاهرة؛ شركة مطابع المدينة؛ 2004)،ص 151.

4 – *Diod*, xx.98

5 .لطفي عبد الوهاب يحي، المرجع السابق، ص 162.

6 .و.و.تارن، **الحضارة الهلنستية**، تر:ع بد العزيز توفيق جاويد، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية؛ 1966)، ص 198. 199.

7 .إبراهيم نصحي، **تاريخ مصر في عصر البطالمة**، ج 03، (القاهرة؛ مكتبة الأنجلو المصرية؛ ط 02، 1984)، ص 158 .

8 .زكي علي، **مصر البطلمية**، (الأسكندرية؛ مكتبة الإسكندرية، 1980)، ص 53.

9 .نفسه، ص 54.

10. محمد عواد حسين، المرجع السابق، ص 194.

11. مصطفى العبادي، **العصر الهلينستي (مصر)**، (بيروت؛ دار النهضة العربية، 1981) ، ص 129 .

12. نفسه، ص 130.

13. إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 162 .

14. و.و.تارن، المرجع السابق، ص 199.

15. محمد فهمي عبد الباقي، **محاضرات في تاريخ مصر البطلمية**، (القاهرة: (د ت)، ص 158.

16. أبو اليسر فرح، **تاريخ مصر في عصري البطالمة و الرومان**، (القاهرة؛عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية؛ 2004)، ص 92.

17 - *P.Tebt,**Tebtunis Papyri**,B.P.Grenfell, A.S.Hunt, London.*1902 -1933. p .52-53.

18 - *Préaux.C, op cit, p* 118-119

19. شحاتة محمد اسماعيل، **مصر في عصري البطالمة و الرومان**، (القاهرة؛ دار الكتاب الجامعي، 1999) ، ص 87.

20. إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 166 .

21. زكي علي، المرجع السابق، ص 63.

22. محمد عواد حسين، المرجع السابق، ص 203.

23 - *Préaux.C, op cit,p p* 500 – 501.

24 - *Ibid.* P 495.

25. زكي علي، المرجع السابق، ص 61. 62.

26 - *Préaux.C, op cit, p* 496.

27 ـــ إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 179 .

28 - *Préaux.C, op cit, p* 513.

29 ـــ شحاتة محمد اسماعيل، المرجع السابق، ص 89.

30. إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 180 .

31. زكي علي، المرجع السابق، ص 67.

32 - *Rostovtzeff.M,* ***The Social and Economic History of the Hellenistic World****, Oxford.1941,vol 01. p 283.*

33. شحاتة محمد اسماعيل، المرجع السابق، ص 89 .

34. إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 182 .

35- *Bevan. E.,* ***A History of Egypt Under the Ptolemaic Dynasty,*** *Oxford, London 1927, P 182.*

36. زكي علي، المرجع السابق، ص 70.

37- *Préaux. C, op cit, p* 485.

38- *Diod,* I.73,2.

39- *P.Tebt,5,II.*57-61.

40 - *Rostovtzeff. M, op cit, p* 262 – 263

41. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص 133.

42. شحاتة محمد اسماعيل، المرجع السابق، ص 94.

4- - *Rostovtzeff.M*, ***A large Estate in Egypt in the third Century b.c***, *p* 135.

44. إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ج 03، ص 189 .

45. محمد فهمي عبد الباقي، المرجع السابق، ص 163.

46 - - *Rostovtzeff.M*, ***A large Estate in Egypt in the third Century b.c.*** *p* 137-138.
47- *Rostovtzeff.M*, ***The Social and Economic History of the Hellenistic World***, 02*vol. p* 728 – 729.

48. إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ج 03، ص 192. 193 .

49- *Rostovtzeff.M,op cit*,02 *vol*, *p* 287.

50. محمد عواد حسين، **"الإقطاعات العسكرية في مصر البطلمية"**، المجلة التاريخية المصرية، العدد الثاني من المجلد الثاني؛ أكتوبر 1949، ص 04.03.

51. محمد فهمي عبد الباقي، المرجع السابق، ص 165.

52- *Rostovtzeff.M,op cit*, 01 *vol*, *p* 289

53. إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ج 03، ص 205 .

54. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص 132.

55- *Rostovtzeff.M*, ***A large Estate in Egypt in the third Century b.c***. *university Press of Wisconsin, Madison*.1922. *p* 16 – 20.

56- *Ibid, p 46.*
57- *Ibid*, ***The Social and Economic History of the Hellenistic World***, 02*vol. p* 731 – 732.
58- *Ibid*, ***A large Estate in Egypt in the third Century b.c***. *p* 46 – 48.

59. إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 209 .

60. مصطفى العبادي، المرجع السابق، ص 134.

61. شحاتة محمد اسماعيل، المرجع السابق، ص 97.

62. محمد فهمي عبد الباقي، المرجع السابق، ص 157.

63. إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 216. 217 .

64. زكي علي، المرجع السابق، ص 85. 86 .